ملخص محضر الجلسة ٢١ /٤/٢/١٤

عقد مجلس النواب جلسته الاعتيادية الواحد والعشرين من الفترة الرابعة للدورة الثانية من دور الانعقاد السنوي الرابع عشر الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الأحد بتاريخ ٣ / جمادي الاولى /١٤٤١هـ الموافق ٢٩ / ديسمبر /٢٠١٩م .

برئاسة الأخ / عبدالسلام صالح زابية نائب رئيس المجلس

حيث رحب الاخ/رئيس الجلسة بالإخوة / اعضاء الوفد الوطني المفاوض لحضورهم الى المجلس لاطلاع المجلس على اخر المستجدات بشان المفاوضات.

بعد ذلك استمع المجلس من الاخ/نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والامن نائب رئيس الوفد الوطني المفاوض الى الاحاطة المقدمة من الوفد الوطني المفاوض لمجلس النواب بعد مضي عام على اتفاق السويد اشار فيها الى انه وتنفيذاً لتوجيهات فخامة الأخ المشير مهدي محمد المشاط رئيس المجلس السياسي الأعلى نضع بين أيديكم (باعتبار كم ممثلي الشعب) صورة موجزة عن اتفاق السويد وأهم المحطات التي مر بها الاتفاق بصورة عامة وعن اتفاق إعادة الانتشار في الحديدة بصورة خاصة والعوائق التي حالت دون تنفيذ الكثير من بنوده والعراقيل التي وضعها ولا يزال طرف تحالف العدوان وحكومة المرتزقة أمام التنفيذ .. ومع أننا لا نرغب في القول بأن الاتفاق قد فشل بعد مرور عام من التوصل إليه إلا أنه في الحقيقة لم ينجح كما كان متوقعاً له ويمكن القول إن نسبة نجاح ضئيلة حققها اتفاق السويد تمثلت في استمراره قائماً حتى بعد مضي عام كامل وذلك على النحو التالي :-

أولاً : الملف السياسي

تم الاتفاق في الملف السياسي على صيغة كانت ولاتزال وستبقى هي مفتاح الحل للمشكلة اليمنية حاضراً ومستقبلاً وهي : (الاتفاق على سلطة تنفيذية لفترة انتقالية محددة يتم التوافق عليها وتشارك فيها جميع الأطراف وبدون استثناء) وقد أعلن عن هذا المضمون السيد مارتن غريفيث المبعوث الأممي في إحاطته الأولى لمجلس الأمن التي أعقبت اتفاق السويد مباشرة . غير أن هذه الفكرة لم تر النور ولم تخضع حتى لمناقشة الاجراءات التفصيلية لتنفيذها وضاعت بين طرف بيده قرارات مجلس الأمن الدولي وطرف يعبث بأموال وثروات بلاده وحكومة مرتزقة وعملاء لا تملك رؤية وليس لها قرار ، وكان هذا كله على حساب اليمنيين ودمائهم ومقدراتهم وحقهم في الحياة والعيش الكريم ويبدو أن الخلافات السياسية القائمة بين دول

العدوان من جانب وبين حكومة المنفى و بعض المكونات والأحزاب والأطراف والشخصيات التي يفترض أنها تابعة لها من جانب آخر هي أحد الأسباب التي دفعت الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص إلى تأجيل مفاوضات الملف السياسي حتى يتم التوصل إلى بعض الحلول أولاً بين دول التحالف و أطراف العدوان وجماعات العملاء والمرتزقة.

ثانياً : ملف الأسرى

كان من المتوقع بل ومن المفترض أخلاقياً ودينياً وإنسانياً أن ينجح هذا الملف وأن ينفذ من الجميع بدون أي عوائق أو عراقيل وباعتبار أن التفاوض الثنائي بين الطرفين قد تم في صنعاء وفي أكثر من لقاء قبل اتفاق السويد غير أنه وللأسف لم يحقق هذا الملف أي نتائج على صعيد ما تم الاتفاق عليه. برغم اللقاءات الثنائية التي تمت في الأردن بعد اتفاق السويد وان ما تحقق نسبياً ودون أي تدخل من الأمم المتحدة كان في إطار التفاهمات والجهود الثنائية والوساطات الاجتماعية والتي أسفرت حتى الآن عن تبادل ما يقرب من سبعة ألف أسير من الطرفين والتي كان آخرها إطلاق (١٣٥) أسيراً من الطرفين بين صنعاء وتعز في نهاية الأسبوع الماضي كما اقترح فريقنا الوطني في لجنة تبادل الاسرى بالحديدة تبادل الأسرى في جبهات الساحل الغربي والكل مقابل الكل . غير أن تحالف دول العدوان رفض المقترح وأن تحالف العدوان وحكومة المنفى والمجتمع الدولي لم يتلكؤوا ويضعوا العراقيل أمام تنفيذ هذا الملف فحسب، بل تجاوزوا ذلك إلى قصف مراكز وتجميع الأسرى التابعين لهم في صنعاء وذمار وهم في طريقهم إلى التبادل بإشراف الصليب الأحمر الدولي مرتكبين مذابح جماعية وجرائم حرب أسفرت عن مقتل وجرح عدد كبير من هؤلاء الأسرى.

ثالثاً :الملف الاقتصادي

كان الوفد الوطني قد عرض في السويد مقترحات متقدمة لتحريك الملف الاقتصادي لعل أبرزها مقترح تشكيل مجلس إدارة مشترك للبنك المركزي اليمني يشارك فيه ممثل للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة ولكن للأسف فإن جميع المقترحات قوبلت بالرفض من قبل الطرف الأخر وتحالف دول العدوان ولم تتوقف مبادرات المجلس السياسي وحكومة الإنقاذ واللجنة الاقتصادية العليا منذ التوصل إلى اتفاق السويد وحتى اليوم في محاولة جادة وصادقة لتحريك هذا الملف ورفع المعاناة عن كاهل الشعب وكان لزاماً على صنعاء أن توضح للرأي العام بعد أن رفضت دول تحالف العدوان وحكومة المنفى كل المبادرات المطروحة من جانبها فأوضحت حجم الفساد الذي تمارسه حكومة المنفى ودول تحالف العدوان وأدواتها في مبيعات النفط والغاز وإيرادات الموانئ . وعدم التزام المحافظات المحتلة بالتوريد الرسمي والقانوني لمبالغ مالية ضخمة إلى حساب الحكومة العام وقد بدا واضحاً أن هدف دول تحالف العدوان وحكومة المنفى هو المزيد من حصار وخنق الشعب اليمني وانهيار العملة وتفاقم الأوضاع الاقتصادية فبعد أن صدر قرار نقل وظائف البنك المركزي من صنعاء إلى عدن في ١٧ سبتمبر٢٠١٦ م قام الطرف الآخر خلال الأربع السنوات الماضية بطباعة ما يقرب من تريليون و ٧٠٠ مليار ريال أدت إلى انهيار العملة كما أن انفراد الأطراف المنضوية في إطار حكومة المنفى ببيع ثروات البلاد من النفط والغاز والتصرف في الإيرادات وسمسرة شحنات النفط والمواد الاستهلاكية المسموح بدخولها إلى البلاد. وعدم الرقابة على النفقات وحجم الفساد المالي المهول و عمليات غسيل الأموال و غير ذلك من مظاهر الفساد هي من العوامل التي تدفع الطرف الآخر وممثلي دول تحالف العدوان المشاركين لأعضاء ومسئولي حكومة المنفى إلى رفض أي حلول أو مقترحات لمعالجة الوضع الاقتصادي .

رابعاً :ملف مطار صنعاء

لقد ظل هذا الملف منذ اتفاق السويد يراوح مكانه بسبب تعنت دول تحالف العدوان ورفضها لجميع التفاهمات والاتفاقيات التي تم التوصل إليها والتوقيع عليها بحضور وإشراف مكتب المبعوث الأممي ومنسقة الشؤون الانسانية ومنظمة الصحة العالمية و غيرها من المنظمات والجهات الحكومية ذات العلاقة وبرغم عرض العديد من المقترحات والمبادرات من جانب صنعا مثل اقتصار الرحلات الجوية على الإخلاء الطبي بإشراف منظمة الصحة العالمية ، وتحديد مسارين فقط للرحلات إلى عمان والقاهرة. والموافقة على وجود

فريق أممي للتحقق والتفتيش في المطار والالتزام بشروط وقوانين وتعليمات منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) وبرغم التوقيع على الإجراءات المنفذة لهذه المبادرات بين وزارة الخارجية ومنسقة الشؤون الإنسانية والتصريحات المتعاقبة عن فتح المطار أمام رحلات الإخلاء الطبي سواء من قبل المبعوث الأممي و المنظمات الدولية ذات العلاقة أو حتى من قبل دول تحالف العدوان لم تجد كل هذه المبادرات طريقها للتنفيذ الفعلي ولا يزال الحصار قائماً ومطار صنعاء الدولي لا يزال مغلقاً أمام الرحلات وآلاف اليمنيين من المرضى والعالقين والطلاب ورجال الأعمال يعانون من تبعات هذا الحصار اللاأخلاقي واللاإنساني الجائر .

خامساً : ملف تفاهمات تعز

لقد حاول وفد صنعاء الوطني جاهداً خلال مفاوضات السويد أن يؤسس لقاعدة مشتركة يمكن اللقاء عليها لبحث هذا الملف المعقد والحقيقة أن الطرف الآخر وأدوات وأذرع دول تحالف العدوان المتعددة والمتنوعة والمختلفة الأهداف والتوجهات وضعف سيطرة حكومة المنفى على هذه الأدوات كانت أهم الأسباب وراء عرقلة هذا الملف عدا تبادل صفقة أسرى ثنائية ومحاولة لفتح الممرات والطرق والتي لا تزال قيد البحث والتفاوض ومع هذا لا تزال الفرصة سانحة أمام أطراف ومكونات الطرف الآخر وحلفاء العدوان وأبناء محافظة تعز المشهود لهم بالوعي والحكمة والثقافة أن يُغلبوا مصلحة تعز وأبناء تعز على المصالح الشخصية الضيقة التي ستنتهي حتماً وتبقى تعز كما بقيت اليمن صامدة .

سادساً : ملف اعادة الانتشار في الحديدة

باشرت لجان التنسيق لإعادة الانتشار مهامها منذ الأسبوع الأول بعد اتفاق السويد وكان المفترض أن يبدأ سريان وقف إطلاق النار في ١٨ ديسمبر ٢٠١٨ م فيما تعاقب على اللجنة الأممية ثلاثة رؤساء. وعقدت حتى الآن سبعة لقاءات مشتركة فقط حيث عقد اللقاء السابع قبل أيام وخصص لمناقشة مقترحات فتح ممرات إنسانية من وإلى الحديدة والآليات المقترحة لتنفيذ إعادة الانتشار بمرحلتيه الأولى والثانية بينما تجاوزت اللقاءات الثنائية والتحركات والزيارات الميدانية أكثر من مائتي لقاء وزيارة ميدانية وبعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٥١ في ٢٦ ديسمبر ٢٠١٨ م والذي أكد على دعم جهود لجنة تنسيق إعادة الانتشار في الحديدة .. وقد تم إبلاغ رئيس لجنة التنسيق وإعادة الانتشار من جانب فريقنا وبمبادرة ذاتية من جانب واحد – بأننا سنبدأ في تنفيذ إعادة الانتشار من ميناء الحديدة حرصاً على بناء الثقة وتعبيراً عن النوايا الحسنة ولم تقف المبادرات الذاتية من جانبنا عند هذه الخطوة وإنما وجه فريقنا رسالة لرئيس لجنة التنسيق

وإعادة الانتشار في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م تضمنت الموافقة على التحاق فريق التحقق والتفتيش التابع للأمم المتحدة (UNVIM) بعمله في ميناء الحديدة حسب اتفاق السويد وقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٥١ والبدء في تأهيل موانئ الحديدة الثلاثة وبسبب رفض وتعنت دول تحالف العدوان والطرف الآخر وعدم جدية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لم يلتحق فريق التحقق والتفتيش الأممي بعمله ولم يتم تأهيل الموانئ حتى الآن . برغم ادعاءات العدوان الكاذبة بأن الميناء يستقبل شحنات الأسلحة والصواريخ ومع رفض دول تحالف العدوان لوصول فريق التحقق والتفتيش الأممي فقد استمرت عملية القرصنة واعتراض سفن الوقود والغذاء والدواء والسلع الأساسية المصرح لها بالدخول إلى ميناء الحديدة وأصدرت دول العدوان قوائم السلع التجارية الممنوعة لحوالي ٤٥٠ سلعة تجارية . وقد أعقب ذلك مبادرات أخرى من جانبنا خلال العام لعل أبرزها تنفيذ اعادة الانتشار في موانئ الصليف ورأس عيسى وإخلاء الثلاثة الموانئ من جميع المظاهر المسلحة والسماح لفرق نزع الألغام بمسح الثلاثة الموانئ ومحيطها وبإشراف أممي في كل خطوة كان يخطوها فريقنا الوطني ولم يقدم الطرف الآخر أية مبادرات أو أي خطوات إيجابية لتعزيز الثقة وإثبات حسن النية .. وفي الجانب الإنساني . وخلال عام كامل حدثت انفراجه بسيطة تمثلت في دخول برنامج الغذاء العالمي إلى مطاحن البحر الأحمر وتفريغ الحبوب المخصصة للإغاثة غير أن العدوان عاد من جديد إلى محاصرة منطقة الدريهمي وتسبب في كارثة إنسانية غير مسبوقة في تاريخ البشرية كلها ولا زال حصار الدريهمي قائما وإن كانت قد نجحت مؤخراً قافلة تابعة للصليب الأحمر الدولي من الدخول إلى المنطقة .

وفي جانب الإيرادات والعوائد المالية التي كان العدوان يدعي كذباً أنها تحصل من ميناء الحديدة لتمويل الحرب فقد أعلن المجلس السياسي الأعلى في يوليو ٢٠١٩ م مبادرته المعروفة والخاصة بضمان دفع المرتبات بصورة مستمرة بناء على تفاهمات السويد وتم ترجمة هذه المبادرة بقرار مجلس وزراء حكومة الإنقاذ رقم (٤٩) أواخر شهر يوليو والذي قضى بتوريد إيرادات موانئ الحديدة إلى حساب خاص يُسمى " حساب مبادرة المرتبات ولم تغير هذه المبادرة من الأمر شيئاً ، ولم يستجب الطرف الآخر ودول تحالف العدوان لأي مبادرات أو مقترحات تصب في إطار تنفيذ اتفاق السويد وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بإعادة الانتشار في الحديدة وتجميع الإيرادات وصرف المرتبات لرفع المعاناة عن كاهل الشعب وقدً تحقق مكتب المبعوث الأممي من تواجد ايرادات ميناء الحديدة في حساب المرتبات وقد أوضحت اللجنة الاقتصادية العليا أن ايرادات الرسوم لسفن المشتقات النفطية في الحديدة خلال شهر نوفمبر أكثر من (٦) مليار ريال تم إيداعها في

الحساب الخاص بمبادرة المرتبات واملنا أن يشكل هذا التحقق من مكتب المبعوث الأممي خطوة جادة في إلزام حكومة الطرف الأخر بتنفيذ التزامها بتوريد ما عليها إلى الحساب ذاته لصرف المرتبات.

وعلى صعيد إعادة الانتشار العسكري لابد من الإشارة إلى بعض التقدم في تشكيل خمس نقاط للرقابة المشتركة لوقف إطلاق النار ورصد الخروقات وبالرغم من استمرار الخروقات وعدم التزام ضباط الطرف الآخر بالتواجد الدائم في مراكز الرقابة المشتركة وعدم قدرتهم في حال تواجدهم على توجيه ومتابعة وحداتهم بسبب عدم وحدة القيادة لديهم حتى أن ضباطهم يقولون صراحة أن معظم الأعمال العدوانية والاختراقات هي من جماعة منفلتة وأنهم غير قادرين على التحكم والسيطرة على تحركات هذه الجماعات والوحدات العسكرية وأن معظم الاختراقات ناتجة عن خلافات وصراعات بينهم على المصالح الخاصة والأموال والذخائر والتموين والوقود إلا أنها كانت الخطوة الوحيدة التي نجحت فيها لجنة التنسيق وإعادة الانتشار الأممية من تحقيق نتيجة فعلية على الأرض ويمكن القول إن اتفاق السويد لم يفشل لكنه لم يحقق أهدافه كاملة ولم يمت لكنه بحاجة إلى عملية إنعاش حقيقية ولا زال الأمل أن تتحمل الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمجتمع الدولي والدول الخمس الدائمة العضوية تحديداً مسؤوليتها في إلزام دول تحالف العدوان وحكومة المنفى بالمضي قدماً في تحقيق السلام ووقف الحرب ورفع الحصار تنفيذاً لمقولاتها وبياناتها وتصريحاتها المتكررة من أن الحل في اليمن سياسياً وليس عسكرياً .

ثم عقب عدد من الاخوة اعضاء على ما ورد من الاخ نائب رئيس الوزراء لشؤون الامن والدفاع نائب رئيس الوفد الوطني مثمنين الجهود التي بذلها ويبذلها الوفد الوطني من خلال تمثيل بلادنا في حوار السويد إلا أنه كان من المفترض أن يكون الحديث حول ما جرى ويجري من مباحثات ومفاوضات دولية تمت بعد مفاوضات السويد حيث وهناك مفاوضات ولقاءات تتم غير معلنة وغير رسمية نريد من الحكومة أن تطلع المجلس عليها وعن أخر المستجدات أين وصلت والتوضيح عن ما إذا كان هناك أي تقدم في تلك الحوارات غير المعلن حيث و المجلس يعتبر هو المؤسسة التشريعية المسؤولة عن كافة أبناء الشعب اليمني وعن أي اتفاقيات دولية تخص البلد .

كما اكد الاخوة الاعضاء على ضرورة تكثيف المفاوضات بشأن فتح الممرات الانسانية في مدينة تعز وملف الاسرى ومطالبة القيادة السياسية بتكثيف الجهود في تفعيل الحوار اليمني اليمني سواء في الداخل او الخارج لما من شأنه احلال السلام الشامل والدائم والذي نسعى جميعا إليه .

كما قام الاخ نائب رئيس الوزراء بالرد على التعقيب من قبل الاخوة الاعضاء مشيرا بان الهدف من حضورنا الى البرلمان ليس فقط من اجل التوضيح عن ما لدينا وانما لمعرفة وسماع ما ستقدموه من ملاحظات وآراء كوننا نعتبر البرلمان هو المؤسسة التشريعية والمسؤولة دستوريا عن كافة أبناء الشعب اليمني كما أننا في الوفد الوطني منذ عودتنا من حوار السويد انشأنا غرفة عمليات لمتابعة الاوضاع وعودة الانتشار في الحديدة ولذا نحن نحاول التواصل واحياء الفكرة وبحسب ما وضحنا لكم انفا باننا وانتم والمجتمع اليمني محاصرين من قبل عدوان يتحالف فيه كل المجتمع الدولي وبالتالي حقق اتفاق السويد نجاحا أم لم يحقق فنحن كل ما نراهن عليه هو استمرار الصمود في جميع جبهات القتال ومن الضروري أن تكون هناك يداً ممدودة للسلام تقابلها يدا قابضة على الزناد لأنه لا يمكن لنا أن نواجه فشل اتفاق السويد أو تعنت دول تحالف العدوان وتامر المجتمع الدولي على اليمن إلا من خلال الحفاظ على تماسك الجبهة الداخلية واستمرار الصمود في كافة جبهات القتال وهذا ما نراهن علية في الاساس وبشكل عام .

وبالنسبة لتكويننا كوفد وطني فلدينا خبراء من الجامعة وسياسين وايضا اقتصاديين مشاركين ضمن الوفد الوطني وتم توزيع ملفات الحوار كلا فيما يخصه ، وفيما يخص تسليم الموانئ فنحن لم نسلم الموانئ الثلاثة او نتنازل عنها للأمم المتحدة اطلاقا وما يحدث هو ان جميع السفن التي تصل الى ميناء الحديدة يتم اجبارها على المرور عبر ميناء جيبوتي وتخضع للتفتيش من قبل فريق التحقق والتفتيش وذلك لغرض ازالة التهمة من أنه يتم ادخال الاسلحة والصواريخ على متنها كما أننا طالبنا بان يتم نقل ذلك الفريق الى الحديدة ليقوم بإجراءات التفتيش في ميناء الحديدة ولكن حتى الان لم تنفذ هذه الخطوة ، وبالنسبة للمفاوضات بانها تعقد في أماكن غير معلنة أو غير مباشرة او خارج اطار الوفد.. اوضح لكم بان التواصل بيننا وبين الاخوة في سلطنة عمان مازال قائما في كل خطوة تتم وهناك بعض المفاوضات الجانبية وعلى سبيل المثال ملف الاسرى حيث لم يشارك الوفد الوطني فيه كاملا وشاركت فيه لجنة شؤون الاسرى ويتم موافاتنا بكل ما يستجد اولا بأول ايضا كان هناك محاولات عبر وساطات بعض الدول لعقد تفاوض يخص جبهات عسكرية محدودة من اجل التوصل الى اتفاق عسكري ينص على وقف اطلاق النار في جبهات محدودة وليس لغرض حل المشكلة سياسيا او بشكل عام يحدد مستقبل اليمن ومع ذلك لم ينجح هذا التفاوض وبالتالي نحن كمكونات أو حكومة أو مجلس سياسي متفقون تماما على ان تلك النقاط التي اوردناها لكم فيما يخص الملف السياسي والملف الاقتصادي هي نقاط تجمع عليها الجبهة الداخلية بشكل عام.

وفيما يخص السفينة صافر فهذه مشكلة عامة خطرها ليس علينا فقط بل سيؤثر على جميع الشعب المرجانية والسواحل المطلة على البحر الاحمر من خليج العقبة وحتى باب المندب ولذا قدمنا عدة مبادرات منها ان تقوم الامم المتحدة بأخذ السفينة صافر وتجري لها عملية صيانة وتقوم ببيع كمية النفط التي على متنها وتعود بالقيمة لصالح الاغاثة الانسانية حيث وقد اشترطت الامم المتحدة علينا ان تشمل الاغاثة جميع مناطق اليمن سواء التي تحت سيطرتنا او خارج سيطرتنا وتمت الموافقة من قبلنا ولكن حتى اليوم لم ينفذ هذا الامر ومازلنا بصدد متابعة الامم المتحدة لهذا الامر ، وبالنسبة لفتح الممرات الانسانية في محافظة تعز نحن كما تعلمون باننا طرف واحد فقط لكن بالنسبة للطراف الاخر هناك عدة اطراف وبالتالي المشكلة ليست لدينا اطلاقا بل هي قائمة لديهم. كما أننا نامل ان ينجح التفاوض ويتم الاتفاق على فتح الممرات لمدينة تعز.. وشكراً.

وفي نهاية الجلسة شكر الاخ/رئيس الجلسة الاخوة نائب رئيس الوفد الوطني واعضاء الوفد لما قدموه من ايضاحات بشان بذلك ....

وقد انتهت الجلسة في الساعة الواحدة بعد الظهر ،،،

والله الموفق ،،،

دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء